

الجيش السوداني: بين مهمة الحفاظ على أمن البلاد والأدوار السياسية والاقتصادية

زيد عبد الوهاب الأعظمي

»

أدارت المؤسسة العسكرية السودانية البلاد في مرحلة فاصلة معقدة ما بعد الإطاحة بحكم عمر البشير وتسلت تركة ثقيلة من الفساد والترهل والوضع الاقتصادي المتردي والفقر الذي كان واحدا من أبرز أسباب حصول الانقلاب في السودان وإسقاط النظام.

«

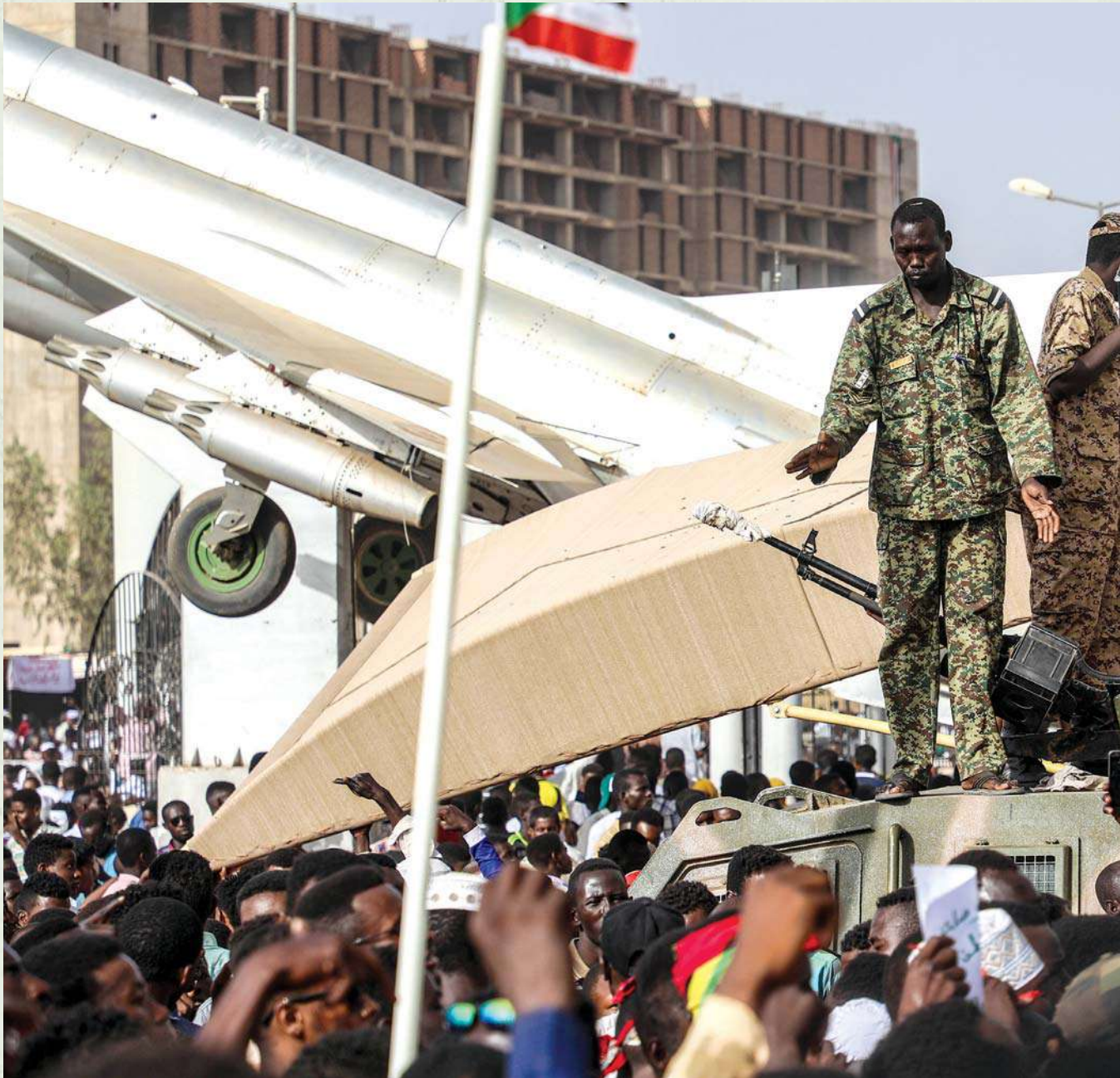
أدت المؤسسة العسكرية في العالم العربي بعامة، وفي السودان بخاصة، دورًا مهمًا في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة لمرحلة ما بعد الاستعمار، وقدمت تلك المؤسسة نفسها على أنها الدرع الواقية لبقاء ذلك الكيان القومي الوليد، فارتأت أن تدير البلاد تارة بشكل مباشر وتارة من وراء الكواليس، وأظهرت ذلك الانخراط في الحياة السياسية على أنه عبئ ثقيل لم تسعى له تلك الجيوش. بالمقابل، فإن معظم الوثائق الدستورية تنص على أن



صارم، وتقوم بمهام مدنية تتمثل في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية، وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة، وعملت النظم السياسية في السودان منذ الاستقلال على تشكيل جيش وطني تنصهر فيه كل مكونات العشب

أنشئت القوات المسلحة السودانية في العام 1925 وشاركت وحدات منها في الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا، ولها عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية، ولها نظام انضباط عسكري

الجيش الوطني مكلف بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامة ترابها وسيادتها، ولا تذكر أي من هذه الوثائق الدستورية أي دور للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العامة وإدارة شؤون البلاد الاقتصادية.



بعد الإطاحة بحكم عمر البشير، وتسلمت تركة ثقيلة من الفساد والترهل والوضع الاقتصادي المتردي والفقر الذي كان واحداً من أبرز أسباب حصول الانقلاب في السودان وإسقاط النظام، لذلك يمكن وصف إدارة المرحلة بأنها الأخطر والأكثر حساسية، فأبرز تحديات الوضع القائم هو العلاقات الدولية والإقليمية وانعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي، وكيفية إدارة العلاقة بين المؤسسة المدنية والعسكرية وإلى أي درجة ستكون الثقة بينهما هي الفيصل في رسم ملامح المرحلة الانتقالية؟

من الواضح أن المشكلة مترسخة في مؤسسة الجيش السوداني المنقسم على نفسه أساساً، فهناك فريق يعتقد بضرورة الإيفاء بتعهدات تسليم الدولة لسلطة منتخبة، وبين فريق يرى بضرورة أن يحتفظ الجيش بدور فعال متوازن مع الحكم المدني للحفاظ على المكاسب؛ لذلك بدأ يتردد مصطلح "المكون العسكري" في إشارة واضحة إلى شكل الأزمة بين العسكر أنفسهم عطفًا على إشكالية العسكر والمدنيين.

نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في عددها الصادر في 17 آب/أغسطس 2019 خطة رئيس الحكومة الحالي عبدالله حمدوك للإصلاح الاقتصادي، واصفة خطة الإصلاح أنها ستصادم مع مصالح الجيش، وهو ما يمكن أن يكون سبباً في غضب القيادات العسكرية الذين تقبلوا على مضض، أن يشاركهم أحد في الحكم بعد الإطاحة بالبشير؛ إذ تتضمن خطة الإصلاح المطروحة



بديلاً ومنقذاً، ما إن يتمكن من السلطة حتى يوظف عقليته العسكرية السلطوية لقمع الحريات، والأحزاب، والحياة السياسية، والمدنية، ما يستدعي ثورة شعبية عارمة بعد أن ينهك الفساد والاستبداد العسكري مقدرات البلاد، ويهدد ثرواتها، ويقيد الحريات فيها، ويقضي على الحياة السياسية.

يتفق أغلب المراقبين للشأن السوداني على أن المؤسسة العسكرية في السودان لها نفوذ وتأثير كبير على الاقتصاد والسياسة الخارجية للبلاد، نتيجة، لثلاثة عقود من روابط الرعاية بين الدائرة المقربة من البشير والقوات المسلحة السودانية، حيث مازال للمؤسسة العسكرية السودانية نشاط ووجود في الشؤون الاقتصادية للبلاد، تسعى إلى الحفاظ عليه وتعزيزه.

أدارت المؤسسة العسكرية السودانية البلاد في مرحلة فاصلة معقدة ما

الإثنية والقبلية، مراعية لتوازن دقيق بين مكونات المجتمع في منح المناصب والرتب العسكرية لقادة التشكيلات الفرق والقطاعات، وكانت فلسفة التأهيل والتدريب في الجيش تقوم على فكرة انصهار الجميع في هذا الوعاء الوطني.

لكن المتتبع لتاريخ السودان الحديث والمعاصر، يجد أن ذلك البلد عاش تحت أنظمة عسكرية أطول بكثير مما عاشه في ظل حكومات مدنية منتخبة؛ إذ لم يهنا السودان بحكومة مدنية أكثر من عامين أو ثلاثة. وغالباً ما تنتهي تلك الحقبة المدنية المؤقتة باضطرابات، ونزاعات سياسية تؤدي إلى عدم استقرار، وتدهور اقتصادي، يستدعي تدخل الجيش، وكأن تلك الحقبة المدنية كانت بمثابة درس من المؤسسة العسكرية للشعب وقطاعاته المدنية بأنهم عاجزون عن إدارة أنفسهم، وقاصرون عن مواجهة التحديات، ومفتقرون لأدوات إدارة البلاد. والمفارقة أن الجيش إذ يقدم نفسه

الحفاظ على أدوارها السياسية والاقتصادية في المستقبل المنظور؛ إذ ضمنت الاتفاقية الانتقالية الدور المهيمن للقوات المسلحة في الحياة السياسية لمدة 21 شهرًا، وسمحت للمجلس العسكري الانتقالي بتعيين مسؤولين في وزارتي الداخلية والدفاع السودانييتين. كما يدعم الاتفاق قيادة القوات المسلحة لمبادرات إصلاح قطاع الأمن، ما يحرم السلطات المدنية من التأثير في وضع حل لأحد أكثر التحديات السياسية التي تواجه السودان.

إن النفوذ السياسي والاقتصادي للقوات المسلحة السودانية، المضمون للفترة القصيرة المقبلة، جعلها في وضع آمن نسبيًا، إلا أن قادة القوات المسلحة قلقون من أن سلطتها المؤسسية قد تنهار في نهاية المطاف بسبب الاحتكاكات الداخلية الحالية، وبسبب خطوة تحديد صلاحيات الجناح المدني في السلطة السودانية التي قررت في أيار/مايو 2021. ومن أجل منع هذا السيناريو، تحاول القوات المسلحة السودانية تهميش أي معارضة للنهج السائد حاليًا داخل المؤسسة العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى تسعى المؤسسة العسكرية في السودان بنشاط للحصول على دعم دولي، من خلال تعزيز أجندة سياسة خارجية مستقلة عن السلطات المدنية السودانية. ■

توقيعهم اتفاقًا في عام 2019 مع قادة القوى السياسية المدنية نص على الحكم بشكل تشاركي، وأن العسكريين والمدنيين قرروا معًا فترة انتقالية، كان من المفترض أن تستمر لمدة 3 سنوات، وتم تمديدتها لاحقًا بعد اتفاق سلام بين الحكومة وتحالف الجماعات المتمردة، وبموجب الاتفاق كان على الجيش تقاسم السلطات السيادية مع المدنيين حتى تكتمل الفترة الانتقالية بحكومة وبرلمان منتخب.

يؤكد توطيد شراكات السودان مع إسرائيل وروسيا في خريف عام 2020 قدرة المؤسسة العسكرية السودانية على إملاء أجندة السياسة الخارجية للخرطوم من جانب واحد. في كثير من أنحاء العالم العربي، كان يُنظر إلى تطبيع السودان مع إسرائيل على أنه إشارة إلى استعداد القوات المسلحة السودانية لتوجيه السياسة الخارجية السودانية بالاتجاه المفضل لها. ولكن الهوة كانت كبيرة بين الرأي العام السوداني، الذي أيد بقوة حق تقرير المصير للفلسطينيين، وتعاطي المؤسسة العسكرية مع إسرائيل. كما يمكن ربط اتفاق 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي أبرمته السودان مع روسيا لبناء قاعدة بحرية في بورتسودان، بجهود المؤسسة العسكرية السودانية لجذب دعم موسكو أمام مطالب الولايات المتحدة بالعودة إلى الحكم المدني في السودان.

على الرغم من التسوية البراغماتية مع كتلة المعارضة المكونة لقوى الحرية والتغيير، فإن القوات المسلحة السودانية في وضع يجعلها تستطيع

تخفيض الإنفاق العسكري بشكل كبير، في إطار خطة إحلال السلام في البلاد، وقد اعتبرت الصحيفة الخطة معقدة وبمنتهى الصعوبة، خاصة وأن الجيش يستحوذ على جزء كبير من موازنة الدولة السودانية. إن أهم موردين اقتصاديين في السودان، هما قطاعي الزراعة، واستثمار الثروات الباطنية، وكلاهما تسيطر عليهما عدة عائلات على صلة وثيقة بالطبقة المتنفذة في الجيش والحكومة.

ضمنت القوات المسلحة السودانية أن عملية الانتقال في السودان لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة على مستوى الشخصيات؛ نظرًا لمنح أعضاء مجلس السيادة حصانة من الملاحقة القضائية على الجرائم في عهد البشير، ولا يمكن إلغاء هذا التنازل إلا بتصويت من المجلس التشريعي الانتقالي، فقد احتفظ حلفاء المؤسسة العسكرية من الشخصيات السياسية إلى حد كبير بمناصبهم المتميز. ومن خلال تهميش جماعات المعارضة الإقليمية، مثل التنسيقية العامة للنازحين واللاجئين في دارفور، استبعدت القوات المسلحة السودانية أشد منتقدي المؤسسة العسكرية السودانية من العملية الانتقالية. علاوة على ذلك، ضمنت المواقف البارزة للبرهان وحميدتي التعاون المؤقت لأقوى شخصيتين عسكريتين في السودان في جهودهما لتحديد سلطة حمدوك.

إن إبرام الجيش اتفاق تطبيع علاقات مع إسرائيل بداية 2020 وتوليهِ دون غيره توقيع اتفاقات السلام مع الجماعات المسلحة، يعكس تحكّم العسكر بالسياسة الخارجية، رغم

زيد عبدالوهاب الاعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط لورسام.